الاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد في إفريقيا (1960-2020م)

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا-
جامعة القاهرة

تمثل إفريقيا حوالي ١٧٪ من سكان العالم، لكنها تمثل ٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا تدل هذه الإحصاءات على ضعف الاستفادة من الإمكانات التنموية للقارة فحسب، بل تسلط الضوء أيضاً على الفرص الكبيرة التي تتمتع بها القارة؛ تجاه قدرٍ كبير أيضاً من المشكلات والمخاطر..

حيث إن إفريقيا ليست غريبة عن المعاناة، فقد نهبها المستعمرون، واستغلتها القوى العالمية خلال الحرب الباردة، ودمرتها صراعات ما بعد الاستعمار، مخلفةً إرثاً من التقلبات السياسية والفقر، ولكنها على الرغم من كل ذلك ظلت في مواجهة التحديات تسعى إلى مستقبل أفضل.

وقد مرّ الاقتصاد الإفريقي بالعديد من التطورات والتحولات منذ حصول معظم دول القارة على الاستقلال في ستينيات القرن العشرين، فقد خرجت الاقتصادات الإفريقية من السيطرة الاستعمارية منهكةً وضعيفةً إلى أقصى حدٍّ ممكن، بعد أن عانت من استغلال لثرواتها الطبيعية بكل السبل الممكنة.

وبعد حصول الدول الإفريقية على الاستقلال؛ توجهت نحو تبنّي فكرة الاتحاد لإعادة بناء اقتصاداتها، حيث تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م، وانتعشت الاقتصادات الإفريقية نسبياً، وإن كانت سرعان ما عانت العديد من الأزمات في الفترة من (١٩٧٠-١٩٨٠م).

ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين توجهت معظم دول العالم نحو مبادئ الرأسمالية والحرية الاقتصادية، وإسقاط يد الدولة عن إدارة الاقتصاد، وأُرغمت معظم الدول النامية، ومنها القارة الإفريقية، على تبنّي برامج الإصلاح الاقتصادي؛ على أمل أن يسهم الاقتصاد الحر في تحقيق طموحات القارة نحو أداءٍ اقتصاديٍّ أفضل.

ولكن ظهرت العديد من الممارسات التي حدّت من قدرة الدول الإفريقية على النمو، ومنها: القيود على التجارة، والمساعدات التنموية الموجهة، والاستثمارات الأجنبية التي قد تتحول إلى احتكاراتٍ لمصادر الثروة في إفريقيا.

ولكن على الرغم من ذلك؛ حققت إفريقيا أداءً اقتصادياً جيداً إلى حدٍّ كبير منذ أن أعلنت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٦٣، حيث تُعتبر المحاولة الأكبر والإطار المنسق لتحقيق تحوّل في القارة من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتهدف تلك الدراسة إلى تتبع مسار الاقتصاد الإفريقي، منذ حصول القارة على الاستقلال وحتى نهاية العقد الثاني من القرن ٢١، مع التركيز على أداء الاقتصاد الكلي، مثل: (معدلات النمو الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، الفقر وعدم المساواة... إلخ)، مع تسليط الضوء على المرحلة الاقتصادية التي واكبت الخطة العشرية الأولى من أجندة التنمية المستدامة ٢٠٦٣، والتركيز في مسارات ومستقبل الاقتصاد الإفريقي في ظل تلك الأجندة، والقطاعات محل النمو والازدهار في المستقبل.

ومن هذا المنطلق تتناول الدراسة النقاط الآتية:

أولاً: ملامح الاقتصاد الإفريقي خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٨٨م).

ثانياً: برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الإفريقي (١٩٩٠-٢٠١٣م).

ثالثاً: أداء الاقتصاد الإفريقي في ظل تطبيق الخطة العشرية الأولى لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٦٣.

رابعاً: التحولات المتوقعة نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الإفريقي.

أولاً: ملامح الاقتصاد الإفريقي خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٨م):

إن المرحلة الزمنية التي تلت استقلال الدول الإفريقية من الاستعمار (١٩٥٥-١٩٦٥م)؛ أظهرت بشكلٍ كبير نقاط الضعف الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الإفريقي نتيجة مرحلة

النهب الاستعماري لثروات القارة لفترة تتجاوز ٦٠ عاماً، كما فرض الاستعمار أنماطاً محددة لتوجهات الاقتصاد الإفريقي، مثل: فرض إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، واستخراج المعادن، مع تأخر كبير في التصنيع، حيث أصبح العديد من اقتصاداتها الوطنية مصدراً أساسياً للزراعة وتصدير المواد الأولية، مع الاعتماد الكبير على واردات المعدات والسلع الرأسمالية[١]، حيث انخفضت معدلات التبادل التجاري للدول الإفريقية ذات الدخل المنخفض بأكثر من ١٥٪ خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٦م)، وبنسبة ١٤٪ أخرى خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٢م).

وفيما يأتي عرضٌ مختصر لأحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في تلك المرحلة منها:

أ- معدلات النمو الاقتصادي:

استطاعت بعض الدول الإفريقية أن تحسّن من أوضاعها الاقتصادية من خلال القيام بدورها التقليدي كمُصدِّر للمنتجات الأولية، إذ سجلت معظم الاقتصادات الإفريقية معدلات نمو تساوي ذلك في العديد من المناطق الأخرى من العالم، إذ بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي حوالى ٤,٨٪ في المتوسط، وصاحبه الارتفاع النسبي في نصيب الفرد من الناتج كما هو موضح في الشكل رقم (١).

وتمتعت عشر دول إفريقية بمعدل نمو ثابت للناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٦٪ سنوياً بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٠م، بعضها يحتل أحياناً مرتبة مع أفضل اقتصادات شرق آسيا أداءً، على سبيل المثال: نما الاقتصاد الكيني خلال هذه الفترة بشكلٍ أسرع من اقتصاد ماليزيا، ونما اقتصاد كوت ديفوار بشكلٍ أسرع من اقتصاد إندونيسيا حينذاك[٢].

شكل رقم (١):

حجم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا، ونصيب الفرد منه خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٠م):

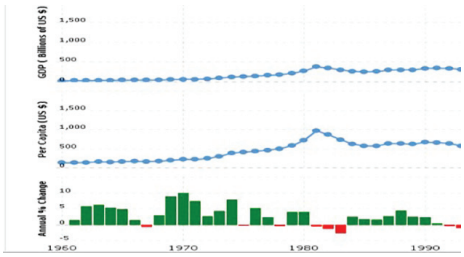

Source: Macrotrends, Sub-Saharan Africa GDP :at ,2020-1960
https://www.macrotrends.net/countries/SSF/sub-saharan-africa-/gdp-gross-domestic-product

ب- الديون الخارجية:

أدت الزيادة السريعة في أسعار الفائدة العالمية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو الركود. ونتيجةً لذلك؛ واجهت معظم الدول النامية انخفاضاً في الطلب على صادراتها، مع اضطرارها إلى دفع معدلات فائدة أعلى بكثير على ديونها الخارجية. كما أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): أن تلك الفترة قد شهدت اتجاهاً هبوطياً طويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع غير الوقودية. وفي هذا الوقت تراكمت الديون الخارجية لإفريقيا إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار، في خضم الصدمات الخارجية في أوائل الثمانينيات، مقارنةً

(١) Gareth Austin, African Economic Development :and Colonial Legacies, 2010, at https://journals.openedition.org/poldev/78#tocfrom1n

(٢) Bioduu Olamosu, & Andy Wynne, «Africa rising? The economic history of sub-Saharan Africa», International Socialism Review, (London: International Socialism, 12th April /2015), at: https://isj.org.uk/africa-rising

بنحو ١١ مليار دولار في عام ١٩٧٠م.

ونتيجة لذلك، لم تتمكن العديد من الحكومات من سداد الفوائد أو القروض نفسها، وتمت إعادة جدولة ديون لنحو ١٤ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ١٩٨٤-١٩٨٦، وتعثر ١١ دولة إفريقية في سداد ديونها في ١٩٨٠[١]، ويوضح الشكل رقم (٢) تطور نسبة الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء من الناتج المحلي الإجمالي، اذ بلغت نحو ١٠٠٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٦م.

شكل رقم (٢):
تطور الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨م):

Source: Ibrahim Elbadawy, et.al, World Bank adjustment lending and economic performance in Sub-Saharan Africa in the 1980s: a comparison with other low-income countries, Policy research working papers, .Washington, D.C.: The World Bank, 1992), p.33

واستطاعت أزمة الديون على مدار أربعة عقود أن تقف حجر عثرة أمام جهود التنمية في معظم الدول الإفريقية، وبخاصة الدول الفقيرة، فخلال السبعينيات تم التوسع غير المسبوق في الاقتراض من قِبل الدول الإفريقية في ظل عمليات إعادة تدوير الفوائض البترولية الضخمة بأسعار فائدة مخفضة، على أن هذه القروض قد أتاحت مورداً رخيصاً لتمويل البرامج الطموحة غير المستدامة التي تبنّتها الدول الإفريقية في تلك الفترة، كما أنها أيضاً ساهمت في رفع مستوى الاستهلاك الحكومي، ورفع قيمة العملات الإفريقية، مما شجع على الاستيراد بصورة مفرطة، بالإضافة إلى أن جزءاً من هذه القروض قد تم نهبه وتحويله للبنوك الأوروبية؛ ومن ثَم فقد أجبرت مشكلة الديون الدول الإفريقية على تحويل مواردها النادرة عن مشروعات التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية الأساسية، كذلك تسببت في هروب الاستثمارات، مما نتج عنه مزيد من تهميش القارة، بالإضافة إلى البقاء تحت قيادة وتبعية الدول الكبرى، التي صاحبها بعد ذلك ما يُسمّى بـ«المشروطية» التي فرضتها المؤسسات الدولية على الدول الإفريقية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي[٢].

ثانياً: برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الإفريقي (١٩٩٠-٢٠١٢م):

تشير برامج التحرير الاقتصادي إلى مجموعة الإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة في الاقتصاد، والقضاء على القيود التي تقف في طريق التجارة الدولية مثل القيود الجمركية وغير الجمركية، وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة بين الدول، وفتح المجال للقطاع الخاص، وزيادة درجة

(١) Bioduu Olamosu, & Andy Wynne, Op.cit.

(٢) Ogunnoiki, Adeleke Olumide, THE SOVEREIGN DEBT CRISIS IN AFRICA AND ITS IMPACT ON AFRICAN STATES ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT: A CASE STUDY OF NIGERIA, Ideal Journal of Art and Humanities, 2016, PP.106-109.

اندماج وتكامل الأسواق المحلية في الأسواق العالمية. وتُعد إفريقيا من أفضل قارات العالم التزاماً ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ وفقاً لتوجيهات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[١].

ومنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين؛ بدأت معظم الدول الإفريقية تطبق فعلياً برامج التحرير الاقتصادي، ولكن استمر تكريس الاقتصاد الإفريقي بشكلٍ غير مباشر في صالح الاقتصادات الكبرى الاستعمارية من قبل، سواء في مجال التجارة الدولية أو مجال الاستثمار على وجه الخصوص، **وهو ما سوف يتضح خلال تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كما يأتي:**

أ- معدلات النمو الاقتصادي:

استطاعت الدول الإفريقية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٣م)، بعد أن تراجعت تلك المعدلات خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين كما هو موضح في الشكل رقم (٣)، ويرتبط الارتفاع الذي حققته بعض الدول الإفريقية في النمو الاقتصادي، لتصل إلى ما بين ٦-٧٪ خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠م)، منحصراً في الدول الغنية بالموارد الطبيعية في إفريقيا، وكذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بارتفاع أسعار النفط والسلع المعدنية في الأسواق العالمية، وليس السبب طفرة حقيقية إنتاجية أو صناعية في إفريقيا، وهو ما يؤكد أنه- وبعد عدة عقود من الحصول على الاستقلال السياسي- لا يزال الاعتماد المرتفع على تصدير السلع الأولية وعدم التنويع الاقتصادي وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة مستمراً، مما يكبد إفريقيا تكلفةً عالية، ليس فقط من حيث النمو الاقتصادي المنخفض نسبياً مقارنةً بغيره من دول العالم، ولكن أيضاً في استمرار مشكلة فجوة الفقر وعمقها[٢].

شكل رقم (٣):

معدلات النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٣م):

:Source: The World Bank, at
https://data.worldbank.orgi/ndicator/NY.GDP.

MKTP.KD.ZG

كما يوضح الجدول رقم (١) تطور النسبة المئوية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٢م)، حيث إن الاستهلاك استمر في كونه يمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلى، يليها قطاع التجارة الخارجية (صادرات وواردات) الذي ارتفع نصيبه مع تحرير التجارة الدولية، كذلك قطاع التعدين، وقطاع الخدمات الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) مع بداية تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذا المجال.

(١) MuthokaSila, Globalization in Africa: An Overview, 22 June 2015, pp.3-4, at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/65474/1/MPRA_paper_65474.pdf

(٢) Machiko Nissanke and Erik Thorbecke, Globalization, Growth, and Poverty in Africa,United Nations University, 2015, at: https://www.wider.unu.edu/publication/globalization-growth-and-poverty-africa

جدول رقم (١):
النسبة المئوية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا، خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٢م):

المتغير- الفترة الزمنية	١٩٧٠-١٩٧٩م	١٩٨٠-١٩٨٩م	١٩٩٠-١٩٩٩م	٢٠٠٨-٢٠١٢م
الاستهلاك	٦١	٦٦	٧٢	٦٨
الإنفاق الحكومي	١٦	١٦	١٥	١٣
الاستثمارات	٢٤	١٩	١٧	١٧
الصادرات	٢٤	٢٢	٢٨	٣٥
الواردات	٢٦	٢٣	٣٢	٣٤
الزراعة وصيد الأسماك	٦٩	٤٣	٣٠	٢٨
الصناعة	١٥	٢٥	٢٩	٣٣
التعدين	١٢	٢٢	٢٥	٢٩
الصناعة التحويلية	٧	١٢	١١	٨
التشييد والبناء	٢	٣	٤	٤
الخدمات	١٧	٣٢	٤١	٣٨
أنشطة أخرى	٨	١٥	٢٠	١٨

Source: Jomo Kwame Sundaram with Oliver Schwank and Rudiger von Arnim, Globalization and development in sub-Saharan Africa, DESA Working Paper No. 102, (New York: United Nations, Department of Economic and Affairs, February 2011), p.5.

ب- التجارة الدولية:

أكدت برامج التحرير الاقتصادي ضرورة فتح الأسواق العالمية أمام التجارة، والعمل على إزالة أي قيود أمام تدفقات التجارة، وفقاً لما أكدته المؤسسات الدولية، مثل (البنك الدولي والصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في اتفاقية الجات General Agreement on Tarrifs and Trade GAAT، وهي الاتفاقية التي تم استبدالها عام ١٩٩٤م بمنظمة التجارة العالمية، وكان من بينها اتفاق الزراعة العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، أن إفريقيا ستكسب أكثر من خلال التخصص في إنتاج السلع الزراعية وتصديرها، مؤكدين ضرورة الحد من أو تخفيض الإعانات التي تُمنح للمزارعين، وخاصةً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى لا يؤدي ذلك لزيادة حصصهم بشكلٍ كبير في هذه الأسواق، وقد نتج عن ذلك العديد من المشكلات للتجارة الإفريقية، منها انخفاض أسعار السلع الزراعية الخام مقارنةً بالسلع المصنعة.

وقد تراجعت التجارة الإفريقية بالنسبة إلى إجمالي التجارة العالمية، كما تراجعت الصادرات الإفريقية من السلع الصناعية والمواد الغذائية المصنعة، وارتفعت صادرات المعادن والمنتجات الزراعية الخام، مما يعكس ليس فقط تراجع التصنيع في إفريقيا؛ بل أيضاً يعكس عدم التنوع في هيكل الصادرات الإفريقية، واعتمادها فقط على السلع الخام والنفط والمعادن. وتتوجه معظم التجارة الإفريقية إلى دول العالم المتقدم وبخاصة الاتحاد الأوروبي، ودول الآسيان، بينما تتراجع التجارة البينية الإفريقية إلى ما يتراوح ما بين ١٢-١٤٪ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)[١].

ج- المساعدات الإنمائية:

إن إفريقيا تعتبر القارة الأكبر في تلقي المساعدات الإنمائية التي تحصل عليها من دول العالم المتقدم والمنظمات الدولية، حيث تلقت ما يتراوح في المتوسط ما بين ٥٠-٦٠٪ من المساعدات الإنمائية العالمية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣م)، في حين تراجعت تلك

(١) Jomo Kwame Sundaram, Oliver Schwank, and Rudiger von Arnim, Globalization and development in sub-Saharan Africa, DESA Working Paper No. 102, (New York: United Nations, Department of Economic and Affairs, 5-February 2011), pp.4

المســـاعدات عامَي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩م) نتيجة ظهور الأزمـــة الماليـــة العالمية عـــام ٢٠٠٨م، وتأثيرها الســـلبي على اقتصادات دول العالم المتقدم، وهو ما يوضحه الشـــكل رقم (٤)، الأمر الذي أثار جدل الاقتصاديين حول مدى جدوى تلك المساعدات من عدمها، خاصةً أنها تزيد من اعتمادية الدول عليها، ولا تشجعها على وضع خطط قابلة التنفيذ للنهوض بمســـتوى التنمية الاقتصادية بها[١]. فنحو أكثر من ٥٠٪ من سكان القارة يعيشون تحت خط الفقر، أي أقـــل من دولار يومياً، فدولة مثل ليبيريا التي تلقت مســـاعدات تصل إلى ٧٦٥ مليـــون دولار منذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠١١م، وشـــكلت المساعدات نحو ٧٣٪ من الدخل القومي لها، لم تشهد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على الإطلاق، وتزايدت فيها نسبة الفقراء ليصلوا إلى ٦,٨٣٪ عام ٢٠١١م[٢].

شكل رقم (٤):
النسبة المئوية لتدفقات المساعدات التنموية التي تحصل عليها إفريقيا ومناطق العالم الأخرى، خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٨م):

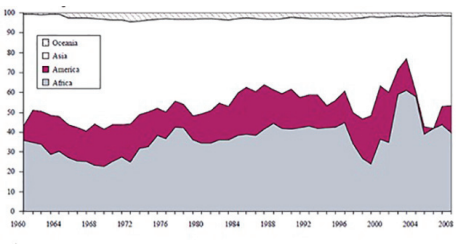

Source: Jomo Kwame Sundaram with Oliver Schwank and Rudiger von Arnim, Globalization and development in sub-Saharan Africa, DESA Working Paper No. 102, (New York: United Nations, Department of Economic .and Affairs, February 2011), p.11

(١) Ibid, pp.10-11.

(٢) Blair Glencorse, A decade of aid dependence in Liberia, 19 August 2013, at: https://www.devex.com/news/a-decade-of-aid-dependence-in-liberia-81634

د- الاستثمارات الأجنبية:

تزايدت بشـــكلٍ كبير تدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر إلى إفريقيا جنوب الصحراء منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، حيث اجتذبـــت إفريقيا حوالي ٦٪ من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في الفتـــرة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)، وواصلت الارتفاع لتصل تلك النســـبة إلى ١١٪ في الفترة مـــن (٢٠٠٥-٢٠١٣م)، وإن كان مـــا بين عامَي ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩م قد شـــهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً نتيجة تداعيات الأزمة الماليـــة العالمية عام ٢٠٠٨م، ومنذ ذلك الحين انخفض الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر من ٧٢ مليـــار دولار أمريكي في عـــام ٢٠٠٨م، إلى ٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م.

وقـــد كثفت العديد من الـــدول في إفريقيا جهودها لاجتذاب الاســـتثمار الأجنبي المباشر بمختلـــف الطـــرق الجاذبـــة لـــه، مـــن خلال تخفيف الأعباء الضريبية وتســـهيل الإجراءات وغيرهـــا مـــن التدابيـــر المحفـــزة[٣]. إلا أن معظم تلك الاســـتثمارات لم تسهم بشكلٍ كبير في النمـــو الاقتصادي أو تنويـــع الصادرات أو نقـــل التكنولوجيا بشـــكلٍ فعـــال، حيث توجه معظمـــه إلى القطـــاع التعديني، كما اســـتأثر قطاع التصنيع في اســـتخراج الموارد من حيث القيمـــة ما يقرب من نصف عدد المشـــروعات الاستثمارية الجديدة بين عامَي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩م، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر مركّزاً في الصناعات الاســـتخراجية في القـــارة. كما أن نحو ٨٠٪ من الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة الموجهة لإفريقيا ترتكز في عشـــر دول فقط، هي: جنوب إفريقيـــا ومصر ونيجيريا والمغرب

(٣) Machiko Nissanke and Erik Thorbecke, Op.cit.

وتونس وأنجولا والسودان والجزائر وليبيا والكونغو الديموقراطية، وهي أيضاً تُرتكز في مواقع محددة داخل تلك الدول، وهي مواقع توافر الموارد من النفط والغاز الطبيعي والمواد الأولية الأخرى[١].

هـ- نصيب الفرد من الدخل، ومعدلات الفقر في إفريقيا:

زادت درجة التفاوت في الدخل في إفريقيا بشكلٍ حاد، فخلال الفترة ١٩٧٠ و٢٠٠٠م، فشل النمو الاقتصادي في إفريقيا في مواكبة النمو السكاني في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الدخل الحقيقي للفرد زيادة متواضعة بلغت حوالي ٠,٧٪ خلال السبعينيات، وتحولت هذه المعدلات إلى سلبية خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث انخفضت بنسبة ١٪ و ٠,٥٪ على التوالي.

وتجدر الاشارة إلى أن الدول المتضررة من النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار السياسي هي الأسوأ أداءً، وبشكلٍ رئيسي؛ لقد استفادت الدول الغنية بالموارد من طفرة السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٠م. علاوةً على ذلك؛ ترافق أداء النمو الضعيف وغير المنتظم في كثيرٍ من الأحيان مع تراجع الاتجاهات في توزيع الدخل في العديد من الدول، مع انخفاض ملحوظ بشكلٍ خاص في متوسط نصيب الفرد[٢]، كما تعاني العديد من الدول في إفريقيا من ارتفاع نسبي في عدم المساواة من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث ارتفع معدل انتشار الفقر وعمقه في المنطقة، حيث تضاعف تقريباً من ١٦٤ مليوناً في عام ١٩٨١م، إلى ٣١٣ مليوناً في عام ٢٠٠١م. ومن حيث نسبة عدد السكان؛ فإن معدل انتشار الفقر في إفريقيا هو ٤٦٪ في عام ٢٠٠١م، وارتفع إلى ٤٨٪ عام ٢٠١٢م، وهي أعلى نسبة في العالم.

ثالثاً: أداء الاقتصاد الإفريقي في ظل تطبيق الخطة العشرية الأولى لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٦٣م:

احتفل الاتحاد الإفريقي بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في القمة التي انعقدت في مايو ٢٠١٣م، ووضع خلال هذا الاحتفال أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣، وهي الخطة التي تهدف إلى إحداث تحوّل سياسي واقتصادي واجتماعي للقارة الإفريقية خلال فترة مدتها ٥٠ عاماً، تبدأ عام ٢٠١٣م، وتنتهي بحلول عام ٢٠٦٣م.

وتقوم الأجندة على رؤية محددة، وهي: (قارة إفريقية متكاملة ومزدهرة مدفوعة بجهود مواطنيها، وتمثل قوة مؤثرة على الساحة الدولية)[٣].

وعلى الرغم من تعدد المحاولات السابقة للقارة الإفريقية لتحقيق العمل التنموي المشترك، فعلى سبيل المثال: إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م، ووضع اتفاقية أبوجا عام ١٩٩١م، التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٤م لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية. كذلك تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠١م، وتعدد التكتلات الاقتصادية في إفريقيا لدعم العلاقات الاقتصادية البينية، فإن «أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣» تختلف عما

(١) Jomo Kwame Sundaram, Oliver Schwank, and Rudiger von Arnim, Op.cit.

(٢) Machiko Nissanke and Erik Thorbecke, Op.cit.

(٣) African Union Commission: Agenda 2063, The Africa We Want, (Addis ababa: African Union Commission, 2015), pp.1-9.

سبقها، **وذلك لعدة أسباب:**

– أن أجندة ٢٠٦٣م لـم تمثل رؤية إفريقية نخبوية للقادة الأفارقة فحسب، بل أُسست على دراسات ميدانية، شارك فيها العديد من الفئات الاجتماعية والجماهير الإفريقية.

– تقسيم الأجندة إلى خمس خطط عشرية، تستغرق كلٌّ منها ١٠ سنوات، وتهدف كل مرحلة إلى تنفيذ هدف وطموح من طموحات الأجندة، ولكل مرحلة آليات التنفيذ.

– إنشاء آلية لرصد وتقييم ما تم تنفيذه من الأجندة، ومتابعة التنفيذ على كل المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

وتُعد خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣، والتي يبدأ تنفيذها عام ٢٠١٣م وتنتهي بحلول عام ٢٠٢٣م، هي الخطة الأولى في سلسلة من خمس خطط عشرية على مدى خمسين عاماً من الإطار الزمني المحدد لجدول أعمال ٢٠٦٣م[١].

المجالات ذات الأولوية في أجندة ٢٠٦٣:

وللتأكد من أن أجندة ٢٠٦٣ لا يتم تنفيذها فحسب، بل لها نتائج قابلة للقياس، تعدّد خطة العمل الدولية للخطة الزمنية الدولية ٢٠ هدفاً من أهداف جدول أعمال ٢٠٦٣م، ويحدد كل هدف من هذه الأهداف المجالات ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها على المستوى الوطني والجماعي للقارة، **وتمثلها عوامل رئيسية، هي**[٢]:

١) تحسين مستويات المعيشة:

إن الدخل الحقيقي للفرد في إفريقيا قد يزيد بمقدار الثلث في عام ٢٠٢٣م عن مستوياته في عام ٢٠١٣م. وسوف تنحصر نسبة حدوث الجوع، خاصةً بين النساء والشباب إلى ٢٠٪ فقط في عام ٢٠٢٣م. وستكون فرص العمل متاحة لشخص واحد على الأقل من بين كل أربعة أشخاص يبحثون عن عمل.

٢) اقتصادات متغيرة وشاملة ومستدامة:

– سينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٪، وستنتج الشركات الوطنية ثلث النواتج على الأقل. سيتم تحقيق التصنيع كثيف العمالة، المدعوم بالقيمة المضافة للسلع، ومضاعفة إجمالي إنتاجية العامل الزراعي، بحلول عام ٢٠٢٣م.

– ستظهر بدايات استغلال القيمة المضافة للاقتصاد الأزرق (مصايد الأسماك، السياحة الساحلية الصديقة للبيئة، منتجات التكنولوجيا الحيوية البحرية، وعمليات الموانئ).

– سيكون تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالقيمة المطلقة ضعف مستويات عام ٢٠١٣م.

– سيتم إنشاء مراكز التصنيع الإقليمية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية وبورصات السلع الأساسية بحلول عام ٢٠٢٣م.

٣) إفريقيا المتكاملة:

– ستكون هناك حركة حرة للسلع والخدمات ورأس المال؛ فضلاً عن حرية انتقال لأشخاص بين الدول الإفريقية دون قيود وتأشيرات للدخول.

– سيزيد حجم التجارة بين الدول الإفريقية، وخاصةً في المنتجات ذات القيمة المضافة الزراعية، ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٣م.

– سيتم تشغيل الاتحاد الجمركي الإفريقي، والسوق الإفريقية المشتركة، والاتحاد النقدي الإفريقي بحلول عام ٢٠٢٣م.

(١) African Union, The First-Ten Year Implementation Plan, at: https://au.int/en/agenda2063/ftyip

(٢) African Union, Key Transformational Outcomes of Agenda 2063, at: https://au.int/agenda2063/outcomes

عرض لأداء الاقتصاد الإفريقي منذ عام ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٩م:

وفيما يأتي عرض لأداء الاقتصاد الإفريقي منذ عام ٢٠١٣م وحتى ٢٠١٩م، مع الاشارة إلى الإنجازات الإفريقية في الشأن الاقتصادي وفقاً لما نصت عليه الخطة العشرية الأولى للأجندة التنموية ٢٠٦٣م:

أ- معدل النمو الاقتصادي:

يُقدّر النمو الاقتصادي في إفريقيا بـ ٣,٤٪ لعام ٢٠١٩م، مقارنةً بـ ٢,٣٪ لعام ٢٠١٨م، وهو معدل نمو مرتفع بشكلٍ ملحوظ عما كان عليه في عام ٢٠١٦م، إذ بلغ نحو ٦,١٪ وفقاً للبيانات المتاحة. وهذا المعدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا أعلى بشكلٍ نسبي عن المتوسط العالمي الذي بلغ ٣,٠٪ لعام ٢٠١٩م، وأعلى من المتوسط في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ١,٧٪، كما أنه يتجاوز الاقتصادات الناشئة والنامية خارج إفريقيا، باستثناء الصين والهند، كما اتجه نصيب الفرد من الدخل في التزايد أيضاً كما هو موضح في الشكل الآتي[١]:

شكل رقم (٥):

معدلا نمو الاقتصادي لإفريقيا، ونصيب الفرد من الدخل، خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)

Source: United Nations, World Economic Situation and Prospects 2019, (New York: United Nations, 2019) p.116.

وفيما يتعلق بتوزيع معدلات النمو الاقتصادي فيما بين الأقاليم الإفريقية؛ فقد سجلت دول شرق إفريقيا أعلى معدلاً للنمو في القارة، يليها دول الشمال الإفريقي، بينما كانت دول الجنوب الإفريقي باستثناء جنوب إفريقيا، وبعض دول وسط إفريقيا هي الأقل من حيث النمو، كما هو موضح في الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦):

توزيع معدلات النمو الاقتصادي بين أقاليم إفريقيا، خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠م):

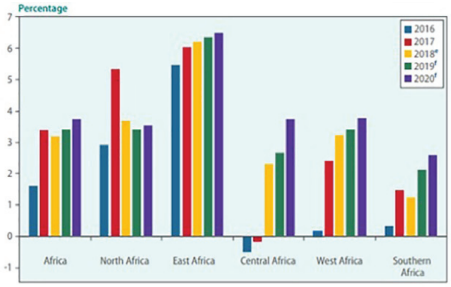

Source: United Nations, World Economic Situation and Prospects 2019, (New York: United Nations, 2019) p.119.

وقد أدى انتشار وباء كورونا إلى مزيدٍ من التراجع الاقتصادي في دول العالم، ومنها إفريقيا، فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، خسرت الدول الإفريقية منذ ظهور الوباء المستجد وحتى بداية مارس ٢٠٢٠م ما يُقدّر بنحو ٢٩ مليار دولار.

كما تنبأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في تقريرها الصادر مطلع شهر مارس ٢٠٢٠م، بأن الفيروسات التاجية ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا البالغ ٢,١ تريليون دولار بنحو ١,٤٪، بسبب التعطيل الواسع النطاق للأعمال في القارة وفي جميع أنحاء العالم.

(١) United Nations, World Economic Situation and Prospects 2019, (New York: United Nations, 2019), p.117.

كما يتوقع التقرير أن النمو الاقتصادي للقارة من المرجّح أن ينخفض من ٢,٣٪ في فبراير إلى ١,٨٪ في مارس ٢٠٢٠م، مع احتمال أن يتفاقم الوضع في الأشهر المقبلة مع إبلاغ المزيد من الدول عن إصابات بالوباء التاجي داخل حدودها. كما توقعت الأمم المتحدة أن تحتاج القارة الإفريقية إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في مواجهة انتشار الوباء[١].

وفي توقعاتٍ أخرى لتقرير مؤسسة ماكينزى؛ يتوقع تراجع النمو الاقتصادي في إفريقيا بنسبٍ تتراوح ما بين ٨-٣٪، وخسائر تصل إلى ما بين ٩٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار بنهاية عام٢٠٢٠م[٢].

كما توقع تقرير صادر عن البنك الدولي أن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية ستعاني هذا العام من أول ركود لها منذ ٢٥ عاماً نتيجة تفشي الفيروس التاجي في تقييم قاتم، إن الاقتصادات الأكثر تضرراً من تداعيات جائحة الفيروس التاجي؛ ستكون تلك التي تعتمد على تصدير النفط والمعادن مثل نيجيريا وأنجولا وجنوب إفريقيا[٣].

ولكن إذا كان وباء كورونا قد جاء ليمثل صدمة اقتصادية جديدة لإفريقيا، إلا أنه من المتوقع أن تنتعش المنطقة في عام ٢٠٢١م، لكن النمو سيختلف بين الدول. بينما من المتوقع أن تشهد جنوب إفريقيا تعافياً ضعيفاً، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو الإجمالي في منطقة شرق وجنوب إفريقيا ٢,٧٪. في حين أن الانتعاش الاقتصادي في نيجيريا سيكون ضعيفاً أيضاً، فمن المتوقع أن تشهد منطقة غرب ووسط إفريقيا معدل نمو يبلغ ١,٤٪. وذلك اغتنمت العديد من الدول الفرصة خلال الأزمة للتحرك بشكلٍ أسرع في الإصلاحات والاستثمارات الضرورية التي ستكون حاسمة للتنمية طويلة الأجل. ومع ذلك؛ فإن المخاوف من الموجة الثانية تغذي المزيد من عدم اليقين[٤].

ب- التجارة الدولية:

وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development UNTACD؛ بلغ إجمالي متوسط التجارة الإفريقية ٧٦٠ مليار دولار أمريكي كمتوسط للفترة (٢٠١٥-٢٠١٩م)، بما يمثل ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا. كما تمثل التجارة البينية الإفريقية ١٧٪ فقط من إجمالي التجارة الإفريقية عام ٢٠١٩م، فيما وصلت تلك النسبة إلى ٧٨٪ في دول الاتحاد الأوروبي، وتتراوح بين ٢٥ و٣٠٪ في الدول الآسيوية، ويشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية[٥].

(١) Mark Miller, et.al, Financing The Coronavirus Response in Sub-Saharan Africa, Working Paper No.579, (London: ODI, April.2020), p.12.

(٢) Seleman Yusuph Kitenge, « Globalisation linkage to COVID-19: How Africa's Economy is Impacted?», Efrica Renewal, 15 April 2020, at: https://www.un.org/africarenewal/news/coronavirus/globalisation-linkage-covid-19-99s-economy-impacted%80%how-africa%E2

(٣) BBC News, Coronavirus: World Bank predicts sub-Saharan Africa recession, 9 April 2020, at: https://www.bbc.com/news/world-africa-52228782

(٤) The World Bank, The World Bank in Africa, 2020, at: https://www.worldbank.org/en/region/afr/overview

(٥) Nwaodu Nnamdi Okechukwu, & Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata, « The African Union Continental Free Trade Area: Challenges and Prospects», International Journal of Sustainable Development Research, (New York: Science Publishing Group, Vol.4, 2018), p.41.
And:
The African Development Bank, The African - Statistical Yearbook 2019, (Abidjan: The African Development Bank, May.2019), p.39.

ويُعتبر الشركاء التجاريون الرئيسيون لإفريقيا هم: الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نحو ٣٤٪ من إجمالي تجارة إفريقيا، يليه الصين ٢١٪، ثم الولايات المتحدة ١٧٪[١].

وأما هيكل التجارة الخارجية لإفريقيا؛ فيتضح من الشكل رقم (٧) أن قطاع الوقود والنفط يمثل النسبة الأعلى من صادرات الدول الإفريقية، يليه مباشرة قطاع الخدمات، والسلع المصنعة الأقل تكنولوجيا، ثم السلع الزراعية، والمعادن. في حين أن واردات الدول الإفريقية تتركز معظمها في السلع الصناعية التي على درجة كبيرة من التكنولوجيا مثل: الآلات والمعدات والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية.

شكل رقم (٧):

هيكل صادرات الدول الإفريقية لعام ٢٠١٨م:

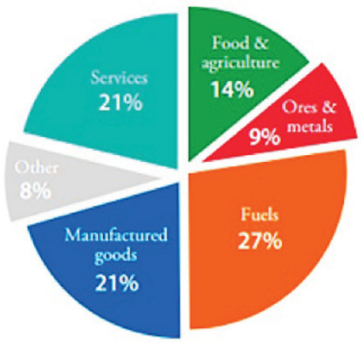

Source: United Nations, World Economic Situation and Prospects 2019, (New York: United Nations, 2019) p.116.

وقد تباطأ معدل نمو حجم التجارة العالمية من ٥,٧٪ في عام ٢٠١٧م؛ إلى ١,١٪ عام ٢٠١٩م، وبالتالي تناقص نسبياً نصيب إفريقيا من التجارة العالمية، وكان هذا التباطؤ في التجارة حاداً بشكلٍ خاص بالنسبة للمعادن والغذاء، وهما من السلع التصديرية الرئيسية في إفريقيا. وهذا التراجع يرجع إلى تباطؤ الطلب العالمي وخاصةً من الصين وأوروبا، وحالة عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التباطؤ في الولايات المتحدة الامريكية وخلافاتها التجارية مع الصين[٢].

ج- المالية العامة:

تحسنت أوضاع الموازنات العامة للدول الإفريقية إلى حدٍّ ما في عامَي ٢٠١٨ و٢٠١٩م، حيث بلغت نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠١٩م مقارنةً بنحو ٥,٩٪ في عام ٢٠١٧م كما هو موضح بالشكل، ويرجع ذلك في الغالب إلى استقرار أسعار السلع وارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، حيث زادت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٣٪ في المتوسط للاقتصادات الإفريقية، وتزايدت بنسبة أعلى تصل إلى أكثر من ١٪ بالنسبة للدول الإفريقية المصدرة للنفط، مثل أنجولا التي ارتفعت فيها نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي لتصل إلى ٢,٢٪، كما تمكنت العديد من الدول غير النفطية من تقليص العجز في العامين الماضيين (٢٠١٧، و٢٠١٨م)، نتيجة لتصفية التوسعات المالية الكبيرة وتحسين

---

ttps://www.afdb.org/en/documents/document/the-.p.39 ,109564-african-statistical-yearbook-2019

(١) African Union, Impact Of The Cronavirus ,15-(Covid 19), On The African Economy, pp.14 :at https://au.int/sites/default/files/documents/38326-doc-covid-19_impact_on_african_economy.pdf

(٢) The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African .Development Bank, 2020), p.16

تعبئة الموارد المحلية، كان منها: الكونغو (٨٪)، وزامبيا (٪).

ولا يزال العجز المالي أحد مصادر القلق بالنسبة للاقتصادات الإفريقية، يرجع إلى ضعف في عملية تحصيل الإيرادات في الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد. ولا تزال القارة تحقق انخفاض نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بنظرائها من الدول النامية ذوي الدخل المنخفض والمتوسط[١].

شكل رقم (٨):

العجز في الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩م):

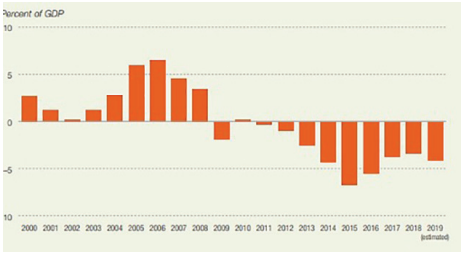

The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African Development Bank, 2020), p.26.

د- التدفقات المالية إلى إفريقيا:

ظل إجمالي التدفقات المالية الخارجية إلى إفريقيا ثابتاً في عام ٢٠١٨م عند ٢٠٥,٧ مليار دولار، مع بعض التغييرات في الأهمية النسبية لمصادر التمويل، حيث سيطرت التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر على التمويل الخارجي. وجاءت التحويلات المالية في الصدارة، حيث وصلت إلى ٨٢,٨ مليار دولار، بزيادة ٧٪ عن عام ٢٠١٧م، وقد استأثرت كلٌّ من: مصر ونيجيريا، والمغرب، وغانا، وكينيا، بما نسبته ٧٦,٢٪ من التحويلات في عام ٢٠١٨م.

وانتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٨م بنسبة ١٠,٩٪، ليصل إلى ٤٥,٩ مليار دولار، لكنه كان أقل من أعلى مستوى له في ٢٠١٥م عند ٥٦,٩ مليار دولار.

وقد شهدت إفريقيا أسرع نمو على مستوى العالم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٨م (بنسبة ١١٪)، من ٤١ مليار دولار إلى ٤٦ مليار دولار، مقارنةً بمعدلات نمو سالبة عالمياً (-١٣٪). وكانت الزيادة مدعومة باستمرار تدفقات البحث عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة في مجالات استثمارية عديدة وجديدة. ومن المرجح أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بمقدار ١٥٪ في ٢٠١٩م، مع توقعاتٍ بتسارع النمو الاقتصادي والتقدم في التكامل الإقليمي الإفريقي.

وقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في كلٍّ من شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا في عام ٢٠١٨م مدعوماً بالتدفقات إلى المغرب (٣٥,٥٪)، وجنوب إفريقيا (١٦٥,٨٪). ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز بشكلٍ كبير في القطاعات الأولية، وإن كان قد بدأ الدخول في مجالات جديدة منذ عام ٢٠١٨م، منها قطاع الخدمات الذي يتركز فيه بنسبة (٣٤٪)، والتصنيع (٤٤٪). وجذب الاستثمار الأجنبي إلى التمويل والطاقة المتجددة والبنية التحتية[٢].

(١) The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African Development Bank, 2020), pp.23-26.

(٢) The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African Development Bank, 2020), p.26.

شكل رقم (٩):

التدفقات المالية إلى إفريقيا ونصيب الاستثمار الأجنبي منها، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٨م)- مليار دولار:

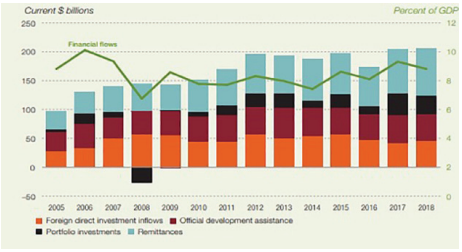

Source: The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African Development Bank, 2020), p.26.

هـ- الفقر وعدم المساواة:

حققت إفريقيا واحدة من أطول فترات النمو الاقتصادي المستدام منذ الستينيات، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤م، على الرغم من الركود العالمي منذ عام ٢٠١٤م، حيث ظل النمو في إفريقيا مرناً ومستمراً، وإن كان ما يهم السكان حقاً ليس فقط مستوى النمو ولكن مستوى النمو ومدى إنصافه وشموله. فعلى الرغم من أن العديد من الدول قد شهدت فترات نمو مرتفعة؛ فقد سجل عدد قليل نسبياً من الدول انخفاضات كبيرة في الفقر المدقع وعدم المساواة، والتي لا تزال أعلى من مناطق العالم الأخرى. ويعتبر النمو عموماً نمواً شاملاً إذا كان يتم تقاسم الفوائد على نطاق واسع عبر العديد من القطاعات السكانية؛ بما يقلل من الفقر المدقع وعدم المساواة. وسيكون النمو شاملاً إذا زاد متوسط استهلاك الفقراء (النمو لصالح الفقراء)، بغض النظر عن متوسط النمو السكاني بأكمله. من الناحية النسبية؛ النمو الشامل يعني أن متوسط استهلاك الفقراء يزيد بشكل تناسبي[١].

رابعاً: التحولات المتوقعة نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الإفريقي:

بحلول عام ٢٠٥٠م سينمو عدد سكان إفريقيا إلى أكثر من مليارَي شخص، وسيكون أكثر من نصفهم في سن الشباب والعمل (٢٥-٣٥ عاماً)، وبالإضافة إلى كونها قارة فتية فهي غنية بوفرة وتنوع الموارد الطبيعية التي تؤهلها للنمو الاقتصادي المرتفع[٢]، ومن هنا يمكن التعرض إلى التحولات المتوقعة في الاقتصاد الإفريقي فيما يأتي:

١) القطاعات الاقتصادية الفاعلة:

شهدت صناعة النفط والغاز في إفريقيا تغيرات جذرية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث أدت التطورات في تقنيات التنقيب عن النفط إلى اكتشافات جديدة أدت إلى انضمام عدد من الدول إلى صفوف اللاعبين الصناعيين الرئيسيين في إفريقيا، فعلى سبيل المثال: أصبحت موزمبيق وأوغندا وتنزانيا ودول أخرى على استعداد للانتقال من دورها التقليدي كمستورد للغاز إلى دور المنتجين المحتملين، وهو الأمر الذي يبشر بالخير لتوقعات الصناعة في العقود القادمة.

ومع ارتفاع أسعار النفط وتحسنها نسبياً؛ بدأت شركات الطاقة الكبرى في بناء البنية التحتية لتكرير النفط والإنتاج بالقرب من المناطق الجديدة لاكتشاف النفط والغاز الطبيعي. كما بدأ استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال إنتاج النفط، مما أعطى شركات النفط والغاز زيادة في الإنتاجية وتحسين معايير

(١) The African Development Bank, African Economic Outlook 2020, (Abidjan: The African Development Bank, 2020), p.32.

(٢) The World Bank, The World Bank In Africa, 2020, at: https://www.worldbank.org/en/region/afr/overview

السلامة[١].

ولا شك بأن الصناعة الزراعية ستبقى أكبر وأهم مصدر لدعم مستقبل إفريقيا الاقتصادي، فهي توظف بالفعل أكثر من ٦٠٪ من الأفارقة، ومع توقع الازدهار السكاني، خلال العقدَين المقبلَين، ستظل العمالة قوية في هذا المجال. وما بين عامَي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٥م ستشهد إفريقيا ثورة خضراء جديدة، مماثلة لتلك التي حدثت في الستينيات.

ولكن في هذه المرّة؛ التقنيات الجديدة، مثل الطائرات بدون طيار، وتطبيقات الزراعة، والممارسات الزراعية الحديثة مثل الزراعة بدون حراثة والزراعة العمودية، وعروض العلوم الحيوية الجديدة مثل نباتات الكائنات المعدلة وراثياً الجديدة التي تتميز بتغذية أكثر ومقاومة للمناخ والآفات، هذه الابتكارات ستمكن المزارعين الأفارقة في المستقبل من أن يصبحوا أكثر كفاءة، وأقل تبديداً، وأكثر إنتاجية.

يضاف إلى ذلك توقعات كبيرة بنمو قطاع الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، حيث يؤكد بنك التنمية الإفريقي أن إفريقيا مجتمعةً يجب أن تستثمر ١٧٠ مليار دولار كل عام في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والسدود وأنابيب المياه/ الصرف الصحي وشبكة الكهرباء والمباني الحكومية والمجتمعية. وهذه الأنواع من البنية التحتية وغيرها كلها عناصر أساسية لمجتمع حديث وفعال، وكلها بحاجة إلى البناء أو إعادة البناء أو التوسع[٢].

(١) Lars Larsson, «AFRICAN ECONOMIC TRENDS: 2010-2019»,the business year, December 07, 2019, at: https://www.thebusinessyear.com/nigeria-2019/mevlut-cavusoglu-minister-of-foreign-affairs-republic-of-turkey/vip-interview

(٢) Ronald Chagoury, Op.cit.

٢) التحول الرقمي:

بدأ الاقتصاد الرقمي في النمو والتطور بدرجةٍ ملحوظة في السنوات الأخيرة من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، خاصةً في ظل وجود استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها الاتحاد الإفريقي ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣م.

وتتلخص أهم مظاهر تطبيقات الاقتصاد الرقمي في إفريقيا فيما يأتي:

- ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت:

شهدت إفريقيا زيادة النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت من إجمالي السكان من ٢,١٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ٢٥٪ في ٢٠١٩م[٣]، وسجلت كلٌّ من نيجيريا ومصر وكينيا وجنوب إفريقيا أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت سنويّاً[٤].

وقد بلغ عدد مستخدمي خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٤٧٥، ٨ مليون نسمة عام ٢٠١٩م، ومن المقرر أن يصل إلى ٦١٧، ٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، مع توقعات ببقاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأسرع نموّاً، بمعدل نمو سنوي مركب لاستخدام الهواتف المحمولة يبلغ ٤,٦٪، وسوف يزيد عدد المشتركين في خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة إلى

(٣) Alice Manyua,»5 policy hotspots that are key to Africa›s digital transformation», World Economic Forum, 26 Aug 2019, Available at: https://www.weforum.org/agenda/2019/08/5-policy-hotspots-that-are-key-to-africas-digital-transformation/

(٤) Statista, “Number of internet users in selected countries in Africa as of June 2019, by country”, 20 August.2020, Available at: https://www.statista.com/statistics/505883/number-of-internet-users-in-african-countries/

نحو ١٦٧ مليون مشترك إضافي سنوياً حتى عام ٢٠٢٥م، وسيصل إجمالي قاعدة المشتركين إلى أكثر من ٦٠٠ مليون بقليل، ويمثلون حوالي نصف السكان[١].

وقد ساهم نظام الهواتف المحمولة في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن يتجاوز ما نسبته ٧,٦٪ (٢١٤ مليار دولار) من إجمالي الناتج المحلي الإفريقي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م، كذلك ستساهم بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥م[٢].

وفي هذا الإطار؛ بدأ عديدٌ من الدول الإفريقية بتبنّي النظم الرقمية الحديثة، استجابةً منها لضرورة التحول الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز تلك التجارب دولة كينيا التي تُعد أنموذجاً إفريقيّاً يُحتذى به في مجال التحول الرقمي، حيث تبنت خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول عبر منصة M-PESA، وهي منصة تقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول للكينيين، خاصةً لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية. وقد حققت المنصة نجاحاً باهراً وسريعاً منذ إنشائها.

كذلك الحال بالنسبة إلى نيجيريا، حيث يمثل الاقتصاد الرقمي أولويةً رئيسةً للدولة، ففي عام ٢٠١٥م اقترحت لجنة الاتصالات النيجيرية انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وبصفة أكثر تحديداً «النطاق العريض». وطُوِّر الاتصال الدولي لنيجيريا تطويراً جيداً، وهناك منصات رقمية جديدة متاحة، مثل البوابة المركزية للخدمات الحكومية، كما تلتزم نيجيريا أيضاً بالتعليم الشامل، بما في ذلك توفير التدريب على المهارات الرقمية، وهي موطن للعديد من الشركات الرقمية عالية النمو[٣]، كما تنمو في نيجيريا النظم الرقمية المناسبة لريادة الأعمال في مدينتَي أبوجا وبورت هاركورت، مع إمكانية التوسع في مدن أخرى. لكن الافتقار إلى التمويل في مرحلة مبكرة وفرص السوق المحدودة خارج لاغوس وأبوجا تظل من القيود الرئيسة[٤].

كما وضعت السنغال هدفاً يتمثل في ألا تقل مساهمة الاقتصاد الرقمي عن ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٥م. وأطلقت رواندا الجيل الرابع من خدمات شبكات الإنترنت، والربط بالألياف لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية وغيرها في مختلف أنحاء البلاد.

(١) GSMA, «The Mobile Economy 2020», 17 August.2020, Available at: https://www.gsma.com/mobileeconomy/#key_stats

(٢) Eric M.K Osiakwan, «The KINGS of Africa's August.2020,., 13 ,59-Digital Economy», pp.58 Available at: https://www.researchgate.net/publication/310498148_The_KINGS_of_Africa's_Digital_Economy
:And
Alistair Tempest, The Digital Economy and -Ecommerce in Africa– Drivers of the African Free Trade Area?, Special Report, (Johannesberg: South African Institute of Internayional Affairrs, .June.2020), p.9

(٣) The World Bank, «Nigeria Digital Economy Diagnostic: A Plan for Building Nigeria's Inclusive Digital Future», November.2019, Available at: https://www.worldbank.org/en/country/nigeria/publication/nigeria-digital-economy-diagnostic-a-plan-for-building-nigerias-inclusive-digital-future

(٤) Modern Diplomcy, «Nigeria's First Digital Economy Diagnostic Reveals a Vibrant Entrepreneurial Ecosystem", November 29, :2019, Available at
nigerias-/29/11/https://moderndiplomacy.eu/2019 first-digital-economy-diagnostic-reveals-a-/vibrant-entrepreneurial-ecosystem

٣) التكامل الاقتصادي الإقليمي:

بعد مفاوضات استمرت قرابة عشر سنوات (منذ عام ٢٠٠٨م)، وفي اختتام فعاليات قمة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الرواندية كيجالي في الحادي والعشرين من شهر مارس ٢٠١٨م، تم توقيع اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحت مسمى «اتفاق التكتلات القارية في إفريقيا».

ويُعد إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خطوة كبيرة نحو إقامة السوق الإفريقية المشتركة، وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الإفريقي، حيث ستسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي وتعزيز التنمية المستدامة، وزيادة معدلات النمو لجميع الاقتصاديات والشعوب الإفريقية تماشياً مع أجندة رؤية إفريقيا ٢٠٦٣، والتي تمثل خارطة الطريق المستقبلية للقارة للخمسين عاماً القادمة. وفي ٧ يوليو ٢٠١٩م عُقدت القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي بمدينة (نيامي) عاصمة النيجر، والتي تُعد ذات أهمية خاصة، حيث شهدت القمة إطلاق منطقة اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية، بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ.

ويترتب على إنشاء هذه المنطقة العديد من المزايا المتوقعة، منها:

- زيادة معدلات التجارة البينية الإفريقية لتصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢م.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع، في إطار منطقة التجارة القارية، أن تتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى ٩٧,٠٪ سنوياً، أما في حالة التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع؛ فسوف يتناقص هذا النمو المتوقع ليصل إلى ٦٦,٠٪ في المتوسط[١].
- زيادة معدلات التشغيل، تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة ١٧,١٪، أما في حالة التحرير الجزئي والمعاملة الخاصة لبعض السلع فسوف يتناقص هذا المعدل ليصل إلى ٨٢,٠٪. كما يُتوقع حدوث تأثيرات مختلفة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على التشغيل والعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة الزراعة؛ نظراً لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى اقتصادات الدول الإفريقية، حيث يعمل بها نحو ٥٣٪ من القوى العاملة في إفريقيا في عام ٢٠١٦م، وأثارت اتفاقية منطقة التجارة القارية القلق بين العديد من الحكومات بشأن تأثيرها المحتمل على قطاع الزراعة والتشغيل به، ولكن من المتوقع نمو أكثر للعمالة والتشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات وبعض القطاعات الفرعية للزراعة[٢].

٤) معدلات النمو الاقتصادي:

إذا نجحت إفريقيا في الحفاظ على الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتسريعها؛ فإن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن القارة يمكن أن تحاكي صعود الصين السريع خلال الخمسين عاماً المقبلة. وسوف يقود النمو الاقتصادي في إفريقيا عدد من العوامل، بما في ذلك: إنهاء العديد من النزاعات المسلحة، والموارد الطبيعية

(١) Mesut Saygili, et.al, The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTAD Research Paper .No. 15, (Geneva: UNCTAD, 2018), p.15

(٢) Mesut Saygili, et.al, The African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions, UNCTAD Research Paper .No. 15, (Geneva:, UNCTAD, 2018), p.14

الوفيرة، والإصلاحات الاقتصادية التي عززت مناخ الأعمـــال. فضلاً عن زيادة كبيرة في الاســـتهلاك، فســـوف يبلغ إجمالي إنفاق المستهلكين والشركات في إفريقيا ٤ تريليونات دولار في عام ٢٠٢٥م، كما ستنمو التدفقات المالية التجارية من ٢,٦ تريليون دولار أمريكي في عـــام ٢٠١٥م إلى ٣,٥ تريليونات دولار أمريكـــي في عـــام ٢٠٢٥م. وســـوف تتزايد إنتاجيـــة الأراضي الزراعية فـــي إفريقيا، فيمكنها إنتاج الحبوب على وجه الخصوص بأكثر بمرتين أو ثلاث مرات في عام ٢٠٢٥م، مع زيادات مماثلة في المحاصيل البستانية، وإنتاج الثروة الحيوانية. ووفقاً لتقديرات المؤسســـات الدولية، مثل البنك الدولي، فبحلول عام ٢٠٥٠م ستبلغ قيمة الاقتصاد الإفريقي عشرة أضعاف ما كان عليه في عام ٢٠١٩م.

٥) الفقر:

وفقـــاً لتقرير البنك الدولـــي لعام ٢٠١٩م: إذا اســـتمر الاقتصاد الإفريقي في اتجاهه نحو تحسين الأداء؛ فسوف ينخفض معدل الفقر في القارة إلى ٢٣٪ فقط بحلول عام ٢٠٣٠م[١].

وفي الختام:

يمكـــن القول بأن القـــارة الإفريقية تحملت طوال عقود طويلة مراحل صعبة من الســـيطرة الاســـتعمارية، تلتها أزمـــات اقتصادية عديدة، وعلاقـــات اقتصادية دولية يغلـــب عليها الطابع الاســـتغلالي لموارد وثروات القارة، لتتحول منذ عـــام ٢٠١٣م- عندما تم إطـــلاق أجندة التنمية المســـتدامة لإفريقيا ٢٠٦٣م- إلى عالم جديد من صنع القارة ونابع من إرادتها، لتكون الخطط التنفيذيـــة لتلك الأجندة بمثابـــة نقطة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول القارة، وهو ما بدأت فيـــه إفريقيا بالفعل خلال الخطة العشرية الأولى للأجندة (٢٠١٣-٢٠٢٣م)، والتي مكنت إفريقيا من تحسين أوضاعها الاقتصادية بشكلٍ كبير، جعل مستوى نموها الاقتصادي يفوق العديد من دول العالم، وذلك باعتراف المؤسسات الدولية والمجلات العالمية المتخصصة.

فعلى ســـبيل المثـــال: أكد البنـــك الدولي أن إفريقيـــا فـــي طريقها نحـــو تحقيق أوضاع اقتصاديـــة أفضل مـــن خلال الاســـتمرار في تقوية المؤسســـات، ودعم الاستقرار السياسي، وتعزيز الديمقراطية، وتعزيز تنسيق السياسات، وتحسين ســـهولة ممارســـة الأعمال التجارية، وخفض الديون، وفتح الأســـواق المالية، وجذب الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، وتســـهيل نقل التكنولوجيا، ورعاية رأس المال البشـــري (من خلال التعليم والرعاية الصحية).

لقد زعمت مجلة الإيكونوميست البريطانية في عام ٢٠٠٠م أنها لم تر أي ســـبب للأمل في مستقبل إفريقيا، ووصفت إفريقيا بأنها «القارة اليائســـة»، مشيرةً إلى المشـــكلات التي شملت الحرب الأهلية الدموية في سيراليون، والمجاعة في إثيوبيا، والصراع السياســـي في زيمبابوي... إلخ، ولكن في ديســـمبر ٢٠١١م؛ أعادت المجلة النظر فـــي الأمر قائلة نصـــاً: «منذ أن وصفت مجلة الإيكونوميست إفريقيا للأسف بأنها القارة اليائســـة قبل عقد من الزمان، فقد حدث تغيير عميق، فاليوم تشـــرق الشـــمس من جديد نحو مستقبل أفضل لإفريقيا، ونمو اقتصادي مذهل يفوق نمو العديد من اقتصادات العالم»[٢] ■

---

(١) Why the future of the global economy is» :African», Spear›s Magazine, 2020, at https://www.spearswms.com/spears-leader-why-the-future-is-african

(٢) Kingsley Lghobor, «African economies capture world attention», Africa Renwal Magazine, :2016, at https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2012/african-economies-capture-world-attention